

ست عشرة درجة لدارسي اللغة الأجنبية .. قرار مثير للجدل

هم الاولي بالقبول المركزي فيصار الى ازاحتهم من قبلهم الى كليات اقل استحقاقا مقارنة مع معدلاتهم وعلى سبيل المثال الطالب الذي يؤهله معدله القبول في كلية الهندسة سيؤهله معدله الجديد بفضل تلك الاضافة للقبول في كلية الطب وذلك يعني بطبيعة الحال الاستحواذ على حق طالب آخر كان الاجدر بالدخول الى تلك الكلية لتتوالى سلسلة التراجعات والتداعيات الضارة حيث سيزاح طلاب آخرون من كليات استحقاقها ويجبرون الى القبول بكليات اخرى اقل استحقاقا ليبدو الامر وكأنه اشبه بالمتواليه الازاحية للطلبة الاكثر جدارة ممن سيضطرون الى اخلاء اماكنهم لطلاب آخرين اقل جدارة، وخلاصة الامر ان القرار سيستهدف الطلاب المتفوقين وسيضطرمهم الى التخلي عن استحقاقهم من دون مبرر يمكن ان يعول عليه سواء علميا او منطقياً . المشكلة ان المعيار الذي يستند اليه في الحصول على الزيادة في الدرجات هو معيار غير عملي كونه يشترط دراسة لغة روسية او فرنسية او اسبانية في الوقت الذي يعلم الجميع ان مثل هذه اللغات تفتقد الى الاهمية العلمية كونها تفتقد الى الفاعلية والحيوية مقارنة مع اللغة الانكليزية على سبيل المثال والدليل على ذلك ان ايا منها لا يستخدم للتدريس في الكليات العلمية المعروفة مثل كليات الطب او الصيدلة والهندسة وغيرها، ولذا فان تعلم مثل هذه اللغات سوف لا يضيف اية قيمة علمية الى مستوى الطالب الذي يجيدها وهذا ما سيجرب عليه ضياع جهود الطالب والاموال التي انفقها من اجل تعلم تلك اللغات وهذا الامر سينطبق بشكل اكبر على الدولة التي ستنتفك وتبذل هي الاخرى من دون ان ينمر ذلك نتائج حقيقية تتوازي مع حجم البذل والعطاء ..

صاحب الرسالة يناشد الجهات المعنية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي دراسة القرار والتمعن به ومن ثم اتخاذ الموقف المسؤول بشأن الابقاء عليه او الغائه ..

يصف السيد (خالد ابراهيم) القرار القاضي باضافة ست عشرة درجة الى المعدل الاجمالي للطالب خريج الدراسة الاعدادية - الدور الاول - ممن سئحت له الفرصة بدراسة احدي اللغات الاجنبية مثل الروسية او الفرنسية او الاسبانية بالخطوة غير المدروسة لما ستعكسه من تاثير سلبي على طلاب آخرين يمكن ان تتراجع معدلاتهم ويفقدون استحقاقهم المشروع جرائها ..

القرار المذكور سيتيح للطلاب المشمولين القبول في الكليات التي يرغبون التقديم اليها، الامر الذي يعني قفزا غير مبرر على الضوابط والمحددات التي تسمح لخريجي الاعدادية الدخول الى الكلية بما يتطابق مع المعدل ويناسب مع المؤهلات، والمثير ان الوزارة لم تتطرق الى الاسباب التي حدثت بها الى اعتماد مثل ذلك القرار لكي تتحقق القناعة والقبول لدى المتلقي على الرغم من اهمية ذلك في اصفاء المقبولية على القرار فضلا عن ان تحديد ست عشرة درجة بالذات من غير زيادة او نقصان من شأنه زيادة الاسباب والدوافع المؤدية الى الكثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام، ويضيف صاحب الرسالة من الواضح ان القرار سيصب في نهاية المطاف بمصلحة شريحة معينة من الطلبة وسيأتي ذلك بطبيعة الحال على حساب بقية

الطلبة ممن حصلوا على معدلاتهم بفضل جهودهم الذاتية وبناء على مواظبتهم وجهودهم البناءة والدؤوبة ..

من المفترض ان تستند اية مبادرة من هذا النوع الى اساس قانوني من اجل ان تخضع الى المزيد من البحث والدراسة وبالتالي ان تحقق فائدة ملموسة للمصلحة العامة ولا تقتصر على حالات فردية ما يفقدها فائدتها ويحولها الى مبادرة سلبية تضر بالواقع التعليمي بدلا من ان تفيده .. الاثار السلبية الناتجة عن مثل هذا القرار يمكن ان تحقق لشريحة الطلبة المقبولين سبعا غير مستحق على الطلبة ذوي الاستحقاق واصحاب المعدل الاعلى ممن